



Critics differ in their judgment of men

Al-Munir Faraj Aburemah Hammad*

Department of Sharia, Faculty of Sharia Sciences, University of Bani Waleed, Bani Walid, Libya
almonerhamad@bwu.edu.ly

اختلاف النقاد في الحكم على الرجال

أ . المنير فرج أبوريمة *

قسم الشريعة، كلية العلوم الشرعية، جامعة بني وليد، بني وليد ، ليبيا

تاريخ الاستلام: 2025-09-03 تاريخ القبول: 2025-10-15 تاريخ النشر: 2025-10-21

الملخص:

يُعد علم الجرح والتعديل أحد أبرز العلوم التي انفردت بها الأمة الإسلامية لحفظ سنة نبيها محمد ﷺ، وقد تميز بتأسيس قواعد نقدية دقيقة في تقويم الرجال والرواة، فاختلاف النقاد في الحكم على الرجال محور هذا البحث، وتتبع أسباب الاختلاف، وأنواعه، وآثاره، مع إبراز الضوابط التي وضعها أهل الحديث لضبط هذا الاختلاف هو المعول عليه في هذا البحث.

الكلمات الدالة: اختلاف النقاد ، الحكم ، الرجال ، علم الجرح والتعديل، أهل الحديث.

Abstract

The science of criticism and modification is one of the most prominent sciences that distinguished the Islamic nation in preserving the Sunnah of its Prophet Muhammad, peace and blessings be upon him. It was distinguished by establishing precise critical principles for evaluating men and narrators. The disagreement among critics in their judgment of men is the focus of this research. Tracing the causes of disagreement, its types, and its effects, while highlighting the controls established by the people of hadith to control this disagreement, is the focus of this research.

Keywords: Differences between critics, judgment, men, the science of criticism and modification, the people of hadith.

المقدمة:

الحمد لله الذي رفع أهل العلم درجات، وفضل حملة الشريعة على سائر الناس بالفضل، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه - ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد :
فإن علم الجرح والتعديل يُعدّ من أشرف العلوم؛ إذ به يُعرف المقبول من الرواة والمردود، ويتميز الصحيح من الضعيف في الأخبار المنقولة عن رسول الله ﷺ، وهو الركن الركيني في حفظ السنة المطهرة، ولهذا حظي هذا العلم بعناية العلماء من أهل الحديث، والأصول، والفقه منذ العصور الأولى، حيث وضعوا ضوابط دقيقة، وسلخوا فيه مسالك علمية منهجية، فأقاموا ميزاناً دقيقاً متيناً لتمييز الثقات من المجروحين، ورغم هذه المنهجية الصارمة، إلا أن النقاد من أئمة الحديث لم يكونوا على رأي واحد دائماً، بل وجدت اختلافات ظاهرة بينهم في الحكم على بعض الرواة مما أدى إلى تباين في قبول الروايات، واختلاف في التصحيح والتضعيف،

وهو ما ألزم الدارس للحديث الشريف الوقوف على هذه الظاهرة، دارسًا أسبابها، مبينًا صورها، مستخرجًا آثارها العلمية والحديثية والفقهية.

أولاً: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا الموضوع من وجوه عدة، أبرزها :

أن الاختلاف بين النقد في الجرح والتعديل له أثر مباشر على قبول أو رد الروايات، وبالتالي على استنباط الأحكام الشرعية.

أن تتبع هذه الاختلافات وتحليلها يُسهم في ضبط منهج التعامل مع الرواة المختلف فيهم، ويساعد في تكوين نظرة متكاملة عن جهود النقد.

أن البحث في هذا الباب يُظهر عدالة النقد ونزاهتهم العلمية، وأن خلافهم كان مبنياً على اجتهادات معتبرة، لا على أهواء أو تعصبات.

أن الموضوع لم يُتناول في كثير من الدراسات المعاصرة بالتحليل المنهجي المفصل، خاصة من زاوية إبراز الأصول التي بُني عليها الخلاف وآثاره التطبيقية.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع لعدة دوافع علمية وشخصية :

- 1 — الرغبة في التعمق في علوم الحديث النقدية، وفهم الأصول التي بنى عليها الأئمة أحكامهم.
- 2 — الحاجة الماسة إلى تأصيل الاختلاف العلمي المشروع، والتمييز بين الخلاف المقبول والخلاف المؤدي إلى اضطراب الحكم.
- 3 — كثرة التساؤلات المعاصرة حول تعارض أقوال النقد في الراوي الواحد، مما يوجب إعادة دراستها دراسة علمية تعتمد على الاستقراء والتحليل.
- 4 — إعجابي الشخصي بما أبداه الأئمة من دقة منهجية، وورع علمي في أحكامهم النقدية رغم ما فيها من تباين في النتائج.

ثالثاً: مشكلة البحث

تتمثل إشكالية هذا البحث في بيان طبيعة وأسباب اختلاف النقد في الحكم على الرجال، ومدى تأثير هذا الاختلاف على الروايات الحديثية وأحكامها؛ إذ يسعى البحث إلى تحليل الأسس المنهجية التي اعتمدها النقد في الجرح والتعديل، والكشف عن الأسباب العلمية المؤدية إلى تباين آرائهم في تقييم الرواة، مع بيان كيفية تعامل العلماء مع هذا التباين، وأثره في تصحيح الحديث أو تضعيفه، ثم اقتراح الضوابط المنهجية التي يمكن اعتمادها عند الترجيح بين أقوال النقد في حال وقوع الاختلاف.

رابعاً: منهج البحث

اعتمدت في هذا البحث المنهج التحليلي الاستقرائي، وذلك من خلال تتبع أقوال النقد في عدد من الرواة، واستقراء أقوالهم ومواقفهم، ثم تحليلها لمعرفة أسباب الاختلاف وأثره العلمي، كما اعتمدت المنهج الوصفي المقارن في عرض صور الاختلاف، وتفسيرها ضمن السياقات المعرفية والعلمية لعلم الجرح والتعديل. وقد تم الرجوع إلى أمهات مصادر الجرح والتعديل، ككتب الإمام البخاري، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، والنسائي، والعجلي، وابن أبي حاتم، والذهبي، وابن حجر، مع توثيق دقيق لكل معلومة وفق أصول التحقيق العلمي.

خامساً: أهداف البحث :

1. إبراز طبيعة منهج النقد في الحكم على الرجال، من خلال الكشف عن الأسس العلمية التي قام عليها هذا المنهج، وبيان ضوابطه ومقاصده في نقد الرواة وتمييز مراتبهم.
2. الوقوف على الخلفيات العلمية لاختلاف النقد، وتحليل العوامل التي أدت إلى تباين آرائهم في الحكم على الرواة، سواء كانت منهجية أو معرفية .
3. بيان أسباب التباين في الأحكام النقدية، وتأصيل الاختلاف المشروع في هذا الباب وفق أصول النقد الحديثي.

4. عرض أهم الصور التي تجلت فيها هذه الاختلافات بين النقاد، من خلال نماذج تطبيقية توضح مظاهر التفاوت في مناهجهم النقدية.

5. تحليل أثر هذا الاختلاف في المرويات الحديثية، وبيان انعكاسه على نتائج التصحيح والتضعيف، ومدى تأثيره في بناء الأحكام الحديثية واستنباط الأحكام الشرعية.

سادساً: خطة البحث :

جاءت خطة البحث على النحو الآتي :

المبحث الأول: أسباب اختلاف النقاد في الحكم على الرجال

المطلب الأول: اختلافهم في القواعد المنهجية.

المطلب الثاني: اختلافهم في تقدير العدالة والضبط.

المطلب الثالث: ضوابط الترجيح بين أقوال النقاد في الحكم على الرجال

المبحث الثاني: صور اختلاف النقاد في الحكم

المطلب الأول: التفاوت في المناهج العلمية بين النقاد.

المطلب الثاني: تأثير الخلفيات العقدية والمذهبية في اختلاف النقاد في الحكم على الرجال

المطلب الثالث: أثر البيئة الجغرافية والمدرسة الحديثية في اختلاف النقاد في الحكم على الرجال.

• **المبحث الأول: أسباب اختلاف النقاد في الحكم على الرجال**

• **المطلب الأول: اختلافهم في القواعد المنهجية**

يُعدُّ اختلاف النقاد في تطبيق القواعد المنهجية أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى تباينهم في الحكم على الرواة، إذ لم يكن ثمة اتفاق تام بين الأئمة على آليات الجرح والتعديل، بل تمايزت مدارسهم النقدية وفقاً لرؤاهم العلمية ومناهجهم في الاستدلال، وهذا ما انعكس جلياً في اختلاف النتائج عند تقييمهم للرجل الواحد.

إن من الملاحظ أن بعض النقاد كان يتشدد في الجرح لأدنى مظنة خلل، في حين كان آخر يتسامح في بعض المواطن، مراعيًا السياقات والقرائن. ومن هذا الباب ظهر التباين بين منهج الإمام يحيى بن معين، الذي غلب عليه الاعتدال في التوثيق، ومنهج الإمام ابن حبان الذي توسع في التعديل حتى عدَّ من الرواة من لم يُوثقهم غيره⁽¹⁾

وقد ارتبط هذا الاختلاف في المنهج بعدة عوامل منها :

• **أولاً: التفاوت في تحديد ضوابط العدالة عند النقاد**

فالعدالة والضبط هما ركنان أساسيان في قبول الرواية، لكن النقاد لم يتفقوا دائماً على تفاصيلهما؛ فالبعض يرى أن مجرد العدالة الظاهرة كافية في التعديل، كما هو عند كثير من أهل الكوفة، بينما يرى آخرون -كأهل المدينة- ضرورة التثبت البالغ في الضبط ولو أدى إلى التوقف في الرواية عن البعض⁽²⁾ وهذا التفاوت المنهجي في تقدير العدالة والضبط أفرز مواقف مختلفة، إذ قد يعد بعض النقاد الراوي ثقة بناءً على ظاهر حاله وسلامة دينه، في حين يجرحه آخرون لعدم إتيان الحديث ، أو لكثرة الغرائب في مروياته .

• **ثانياً: التباين في مدى قبول التوبة من الكذب**

اختلف النقاد في أثر توبة الراوي الكذاب على اعتبار روايته، فذهب بعضهم -كابن معين- إلى أن الراوي إذا تاب وأحسن الظن به فإنه يُقبل في بعض الأحوال، خصوصاً إن لم يكن الكذب متعلّقاً بالرواية⁽³⁾ بينما رفض آخرون هذا الرأي، واعتبروا الكذب قادحاً أبداً في العدالة، ولو تاب الراوي ؛ لأن الرواية أمانة لا يصلح فيها التساهل أبداً ، وهذا الاختلاف أدى إلى تناقض في الحكم على رجال مثل أبي سعيد الأشج، حيث وثقه بعض النقاد، وتركه آخرون بسبب اتهامه بالكذب ثم توبة محتملة بعد ذلك .

(1) ينظر : الثقات لابن حبان ج1 ص12

(2) ينظر : ميزان الاعتدال للذهبي ج1 ص10

(3) ينظر : الكفاية في علم الرواية للخطيب ج1 ص124

• ثالثاً: مدى التشدد في اعتبار الاختلاط

الاختلاط أي: تغير الراوي في آخر عمره كان من الأمور التي وقع فيها الخلاف بين النقاد، إذ إن بعضهم يرد رواية المختلط مطلقاً بعد الاختلاط، وإن روى عنه من سمع منه قبل ذلك، كما يظهر في منهج الإمام ابن المديني، بينما يفرق آخرون – كالذهبي – بين من سمع منه قبل التغير ومن سمع بعده⁽⁴⁾ وهذا ما جعل راوياً كأبي إسحاق السبيعي يُقبل حديثه عند بعض النقاد مع توثيق، ويُرد عند آخرين بسبب الاختلاط، خاصة إذا لم يُعرف وقت سماع تلميذه منه .

• رابعاً: التباين في قبول الرواية من المدلس

مسألة التدليس من المسائل الدقيقة التي اختلف فيها أئمة الجرح والتعديل، فمنهم من يرد رواية المدلس مطلقاً، حتى وإن صرح بالسماع في موضع ما، كما نُقل عن شعبة بن الحجاج، الذي كان يقول: "لأن أُنزي أحب إليّ من أن أدلس"⁽⁵⁾ ، بينما يرى آخرون قبول حديث المدلس إذا صرح بالسماع ، وقد أثر هذا الاختلاف على الحكم على عدد من الرواة المعروفين بالتدليس، كالحسن البصري ، وسفيان الثوري، فعدهم بعضهم من الثقات، وتركهم آخرون في بعض الروايات.

• خامساً: الخلاف في درجة التثبت من روايات الراوي

لم يكن النقد متساوياً في التحقق من كل رواية من مرويات الراوي، فبعضهم – كالبخاري – لا يُخرج للراوي إلا بعد أن يثبت لديه سماعه الصحيح المتصل، ويُعرض حديثه على النقد التفصيلي، في حين أن آخرين – كأبي داود – قد يروون عنه بناءً على العدالة العامة، دون مراجعة تفصيلية ، لكل سند . وهذا التفاوت في المنهج النقدي يؤدي إلى اختلاف في النتيجة، فربما وثق أحدهم راوياً بناءً على رواية واحدة معتبرة، وجرحه آخر لتفرده أو لعدم وجود قرائن تدعمه⁽⁶⁾

• سادساً: التباين في فهم أقوال الجرح والتعديل

قد يُطلق أحد النقاد حكماً على الراوي بعبارة مجملّة، مثل "ليس بالقوي" أو "فيه شيء"، فيفهمها بعضهم على أنها جرح مفسر، ويراها آخرون جرحاً خفيفاً لا يُطرح به الراوي، وهذا ما لاحظته ابن الصلاح عند حديثه عن مراتب الجرح، حيث قال: "والنقاد لم يتفقوا على ألفاظ موحدة للجرح والتعديل، بل منهم من يتساهل، ومنهم من يتشدد"⁽⁷⁾ وقد يؤدي هذا الفهم المختلف إلى تباين في بناء الحكم على الراوي، لا سيما عند النقاد المتأخرين ممن حاولوا الجمع بين أقوال السابقين .

المبحث الأول: أسباب اختلاف النقاد في الحكم على الرجال

المطلب الثاني: اختلافهم في تقدير العدالة والضبط

يُعدّ مفهوم العدالة والضبط من أهم المرتكزات التي يقوم عليها علم الجرح والتعديل، بل هما معيارا القبول والرد في روايات الرجال، وقد أجمع النقاد على اشتراطهما لقبول الرواية، إلا أنهم اختلفوا في تفسير حدود هذين الشرطين وفي تقديرهما عند التطبيق ، وهذا الاختلاف النظري والعملي قد أفضى إلى تباينهم في الحكم على عدد من الرواة، فتجد أحدهم يعدّ راوياً ثقة، بينما يراه الآخر ضعيفاً، معتمداً على تغاير النظر في تحقق شرط العدالة أو الضبط أو أحدهما .

• أولاً: مفهوم العدالة عند النقاد

العدالة في اصطلاح علماء الجرح والتعديل تدل على استقامة الظاهر والتمسك بالدين واجتناب الكبائر والمحافظة على المروءة⁽⁸⁾ لكن النقاد لم يتفقوا على مدى كفاية هذه الاستقامة الظاهرة، فبعضهم -كالإمام مالك- يشدد في اعتبار المروءة شرطاً أصلياً في الراوي، بحيث إن من يتخلف عن أعراف الناس وآدابهم يُرد حديثه، وإن لم يظهر عليه فسق ظاهر، بينما يتسامح آخرون – كأحمد بن حنبل – في ذلك، ويركزون على الاستقامة الدينية والصدق، ولو نقصت بعض مظاهر المروءة ، ولذلك فإن راوياً كشريك بن عبد الله النخعي

(4) ينظر : سير أعلام النبلاء ج9 ص15

(5) الكفاية في علم الرواية ج1 ص106

(6) ينظر : مقدمة فتح الباري ج1 ص386

(7) علوم الحديث لابن الصلاح ص113

(8) ينظر : التكت على ابن الصلاح لابن حجر ج1 ص390

– رغم أمانته وصدقه – وقع في الاختلاف بين النقاد، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه لاختلاف حاله في المروءة وشدة التعصب لمذهبه⁽⁹⁾

• ثانيًا: العدالة الظاهرة والباطنة

تميز العدالة بين الظاهرة والباطنة كان محل خلاف، فالبعض يرى أن العدالة الظاهرة كافية للحكم بالتوثيق، ويُحْمَل ظاهراً حال الراوي على السلامة ما لم يثبت خلافه، كما قال ابن حبان: "نعدل من لم يظهر عليه جرح ما لم يتبين فسادُه"⁽¹⁰⁾

بينما آخرون – كأبي حاتم الرازي – لا يكتفون بالظاهر، ويطلبون معرفة دقيقة بمرويات الراوي وتاريخه وخلقه حتى يُعَدَّل. ولهذا تجد بعض الرواة الذين عدلهم ابن حبان، قد جرحهم آخرون لرؤية أكثر عمقاً في سيرتهم وتاريخهم، كما هو حال محمد بن إسحاق، صاحب المغازي.

• ثالثًا: مفهوم الضبط وتفاوت تقديره

أما الضبط، فهو القدرة على حفظ الرواية وضبطها، سواء حفظاً للصدر أو للكتاب، ويشترط فيه ألا يخالف الثقات، وألا يقع في كثير من الأخطاء. لكن الضبط نسبي، وقد اختلف النقاد في الحد الأدنى المقبول منه، فقد رأى البخاري أن من خالف الحفاظ الكبار يُترك حديثه وإن كان صدوقاً، بينما تساهل أبو داود أحياناً فيمن يخطئ قليلاً إذا عُرف عنه الصدق في الجملة⁽¹¹⁾ ولهذا السبب اختلفوا في الحكم على رجال كعبد الرحمن بن زياد الإفريقي، فرغم صدقه إلا أن خطئه في الحديث أوجب تضعيفه عند بعض النقاد، بينما قبله آخرون لقلة رواياته وعدم خطئه في الأصول

• رابعًا: تأثير الاختلاف في الضبط على التصنيف

تباين تقدير الضبط أدى إلى تصنيفات مختلفة للرواة؛ فبينما يعدّ أحدهم الراوي في مرتبة "الثقة"، يجعله الآخر في مرتبة "صدوق يهم"، كما في حال إسماعيل بن عياش، الذي وثقه أحمد بن حنبل في روايته عن أهل بلده، وضعفه البخاري في روايته عن غيرهم⁽¹²⁾ وهذا يعكس اختلافًا في تقييم البيئة والممارسة الميدانية للرواية، حيث لا يُكتفى بوصف الراوي مجردًا، بل يُنظر إلى ظروف روايته ومواضع سماعه.

• خامسًا: ضوابط التوثيق عند النقاد

اختلف النقاد أيضًا في الضوابط التي تؤهل الراوي لأن يكون ثقة، فالبعض – كابن معين – لا يوثق إلا من ثبت ضبطه في جملة أحاديث، وله تلاميذ ثقات يروون عنه بلفظه، أما بعض المتأخرين، فيوثقون بمجرد قول واحد لأحد الأئمة، دون التحقق من كثرة الروايات أو ثبات المرويات، ومن أمثلة ذلك: الحكم على عبد الله بن لهيعة، فقد قبل بعضهم روايته لأنه من قدماء رواة مصر وله كتابات، بينما رفضه آخرون لكثرة اضطرابه، كما في كلام يحيى بن معين: "حديثه لا يُحتج به، وفيه لين"⁽¹³⁾

• سادسًا: العدالة السياسية والمذهبية

من الجوانب الدقيقة التي أدت إلى اختلاف النقاد، النظر إلى الخلفية العقيدية أو السياسية للراوي فبعضهم لا يروي عن المبتدع الغالي، بينما يقبل رواية من كان بدعته خفيفة، وقد اختلفوا في تحديد "البدعة المكفرة" أو "المفسقة"، وتبعًا لذلك اختلفوا في قبول رواية رجال مثل جابر الجعفي، وعبد الرحمن بن ملجم، وعمرو بن عبيد.

وقد فصل الخطيب البغدادي في هذا المقام قائلًا: "إذا كانت بدعة الراوي غير مكفرة، وكان صاحب صدق وأمانة، قبل حديثه على خلاف في ذلك بين أهل العلم"⁽¹⁴⁾

⁽⁹⁾ ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي ج 2 ص 275

⁽¹⁰⁾ الثقات لابن حبان ج 1 ص 6

⁽¹¹⁾ ينظر: مقدمة فتح الباري ج 1 ص 390 .

⁽¹²⁾ ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج 8 ص 38

⁽¹³⁾ رواية الدوري، ابن معين ج 1 ص 231

⁽¹⁴⁾ الكفاية في علم الرواية ج 1 ص 125

ومن هنا فإن اختلاف التقدير في العدالة العقائدية أدى إلى تباين واسع في توثيق الرواة من أهل الأهواء والفرق.

- **سابعًا: العدالة بالسماع أم بالتزكية**
- اختلف النقاد أيضًا في طريقة إثبات العدالة، هل تكفي بمجرد رواية الثقات عن الراوي، أم يشترط فيها نص تزكية؟ فالبعض، كأحمد بن حنبل، يرى أن رواية الأئمة الكبار عن الراوي تُعدّ تزكية ضمنية، بينما يطالب آخرون كأبي زرعة الرازي بنص صريح في التوثيق، وهذا ما جعل الحكم يتفاوت في كثير من التابعين، كعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، حيث لم يثبت توثيقه الصريح عند بعضهم، لكن روى عنه الثقات، فعده البخاري من الثقات، وتوقف فيه غيره.

المبحث الأول: أسباب اختلاف النقاد في الحكم على الرجال

المطلب الثالث: ضوابط الترجيح بين أقوال النقاد في الحكم على الرجال

إن اختلاف النقاد في الحكم على الرجال يقتضي من الباحث المتمكن، أو المحدث المحقق، أن يكون على دراية تامة بكيفية الترجيح بين تلك الأحكام المتباينة، حتى لا يقع في الانتصار لأحدها دون بينة، وقد وضع علماء الحديث جملة من الضوابط العلمية والمنهجية التي تضبط هذا الترجيح وتجعله قائمًا على العدالة، والموضوعية، والدقة، ولعل من أهم تلك الضوابط ما يأتي:

أولاً: الجرح المفسر مقدّم على التعديل المجمل

يُعد من القواعد الأصولية في علم الجرح والتعديل أن الجرح إذا فُسِّر، فهو مقدّم على التعديل المجمل؛ وذلك لأن المعدّل قد يُغفل بعض الجوانب التي لا تظهر له، بينما الجارح إذا بيّن سبب جرحه دلّ ذلك على اطلاعه التام.

قال الخطيب البغدادي: "الجرح المفسر إذا صدر من عارف بأسبابه، مُقدّم على التعديل" (15) وقال ابن الصلاح: "إن الجرح إذا فُسِّر فُدّم، لأنه مع بيان السبب يكون أوقع في النفس، ولأنه قد يخفى على المعدّل ما أطلع عليه الجارح" (16)

وهذه القاعدة تتأكد حين يكون الجارح من العلماء المعروفين بدقة النظر وكثرة المزاولة للرواة، كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والدارقطني، وأمثالهم.

• ثانيًا: عدد الجارحين والمعدّلين وقوة حجّتهم

- من معايير الترجيح أيضًا الاعتبار بالعدد، فتوثيق جماعة من النقاد يقدم – غالبًا – على جرح الناقد الواحد إذا لم يكن مفسرًا؛ لأن الجماعة لا تجتمع على الخطأ غالبًا.
- قال الذهبي: "إذا وثقه جماعة وجرحه واحدٌ بغير حجة، فالحكم للتعديل" (17) لكن هذا الأصل يُقيّد بشرط أن يكون الجرح غير مفسر أما إن فُسِّر، فيُقدّم على التعديل كما سلف بل إن ابن حجر وضع ميزانًا دقيقًا لهذا الأمر، فقال: "إنه متى وُجدت التعددية في أقوال النقاد، فلا بد من الجمع والترجيح، على أن يُنظر في القرائن، لا في العدد فقط" (18)

• ثالثًا: معرفة حال النقاد من حيث التشدد أو التساهل

- فمن أهم ضوابط الترجيح أيضًا معرفة حال الناقد، هل هو متشدد، معتدل، أو متساهل بالتشدد كالدارقطني وابن معين في بعض فترات حياته، يؤخذ قوله بحذر، خصوصًا إن خالف جمهور المحدثين، أما من عرف بالاعتدال كالإمام أحمد، وابن معين في آخر عمره، والنسائي، فإن أقوالهم تُعتمد غالبًا عند الترجيح، قال السخاوي: "معرفة حال الناقد من التشدد أو التساهل شرط لصحة الاستفادة من قوله في الجرح والتعديل" (19)

(15) الكفاية في علم الرواية ج 1 ص 88

(16) علوم الحديث لابن الصلاح ص 120

(17) ميزان الاعتدال للذهبي ج 1 ص 6

(18) ينظر: النكت على ابن الصلاح ج 1 ص 357

(19) ينظر: فتح المغيبي للسخاوي ج 1 ص 329

وقد بيّن الذهبي ذلك في مواضع متعددة، حتى قال في ترجمة إسماعيل بن عياش: "جرحه ابن معين، ووثقه غيره، ويحمل قول ابن معين على حاله في غير الشام، ويقبل في أهل بلده"⁽²⁰⁾

- **رابعاً: التفريق بين الجرح المعلل والجرح المجمل**
- ليس كل جرح سواء، بل هناك الجرح المجمل كقولهم: "ليس بثقة"، أو "ضعيف"، وهناك الجرح المعلل الذي يُبيّن السبب، كقولهم: "يُخطئ في الأسانيد"، أو "اختلط في آخر عمره". وقد أجمع أهل الصنعة على أن الجرح المجمل لا يُقدّم على التعديل إذا لم يُفسّر، بينما الجرح المعلل المبين السبب يُقدّم ولو خالفه أكثر النقاد.
- قال ابن دقيق العيد: "من الجرح ما لا يُرد، وهو المبين السبب، أما المجمل فمظنة الغلط، خصوصاً إذا خالف الثقات"⁽²¹⁾
- بل أشار ابن عبد البر إلى أن بعض الجرح المجمل ينبغي طرحه إن تبين أنه ناتج عن خصومة أو موقف مذهبي، فقال: "كم من إمام قد وثّق عند أهل بلده، وجرح في بلد آخر لمجرد خلاف سياسي أو عقدي"⁽²²⁾
- **خامساً: القرائن المرجحة من خلال المرويات والتلاميذ**
- من الأمور المعتمدة في الترجيح بين أقوال النقاد القرائن الخارجية، ككثرة رواية الثقات عنه، وعدم وجود نكارة في حديثه، وموافقة روايته لأحاديث غيره، وانتظام طريقته في الأداء.
- مثال ذلك: لو أن راوياً كُذّب من ناقد، لكنه روى عنه البخاري ومسلم، ووافقه الحفاظ في أكثر مروياته، فإن هذا يُعد قرينة على قوة الضبط، تُقدّم على الجرح المجمل.
- قال ابن حجر: "إن من قبله الأئمة وأخرجوا حديثه، فلا يُقبل جرح فيه إلا ببيان دقيق"⁽²³⁾
- وهذا يظهر كثيراً في رواية مثل: حماد بن سلمة، ومحمد بن إسحاق، الذين جرحوا، لكن رويت عنهم آلاف الأحاديث، وكثرت شواهداها.
- **سادساً: الجمع بين الأقوال متى أمكن**
- من أهم القواعد في هذا الباب الجمع بين الأقوال المختلفة إن أمكن، فقد يجرح أحدهم الراوي بناءً على حاله في فترة معينة من عمره، بينما يوثقه آخر بناءً على حاله في فترة أخرى، وقد نبّه إلى ذلك ابن حجر حين قال: "أحياناً لا يكون هناك تعارض بين التوثيق والجرح، لأن الجرح متعلّق بحال، والتوثيق بحال آخر"⁽²⁴⁾
- ومن الأمثلة المشهورة: عبد الله بن لهيعة، حيث وثقه من عاصره في بدايته، وجرحه من رآه بعد احتراق كتبه، فالجمع بين القولين واجب⁽²⁵⁾
- **سابعاً: مراعاة السياق والمقصد العلمي للنقاد**
- أحياناً يصدر الجرح عن انطباع عام أو بسبب موقف خاص، فلا يُبنى عليه الحكم، لذا ينبغي التثبت من سياق كلام الناقد ومقصده.
- وقد نبّه الإمام المعلمي اليماني إلى ذلك بقوله: "ليس كل ما يُنقل عن النقاد يُقبل كما هو، بل ينبغي الرجوع إلى كلامهم الكامل، وسياقه، ومقارنته بكلامهم في غيره، لمعرفة مدى دقته"⁽²⁶⁾
- كما أن بعض النقاد قد يستخدم عبارات لغوية تحمل مبالغات أو أساليب بلاغية لا يُفهم منها التجريح بالمعنى المصطلح، مثل قولهم: "ليس له شيء"، أو "حديثه لا يُعتمد به"، ويُراد بذلك ضعف معين، لا السقوط الكامل. إذاً فالترجيح بين أقوال النقاد فنّ دقيق يتطلب الإحاطة بجوانب علم الجرح والتعديل، ومعرفة تراجم النقاد، وخلفياتهم العلمية، وطرائقهم في الحكم. ولا يجوز الاكتفاء بنقل الأقوال مجردة دون النظر في القرائن، والمقاصد، والسياق الزمني، وقد أبدع العلماء في وضع هذه الضوابط، وجعلوها ميزاناً يحمي علم الرواية

⁽²⁰⁾ سير أعلام النبلاء ج7 ص 210

⁽²¹⁾ شرح الإمام لابن دقيق العيد ص 89

⁽²²⁾ التمهيد لابن عبد البر ج1 ص 75

⁽²³⁾ هدي الساري لابن حجر ص 451

⁽²⁴⁾ النكت على ابن الصلاح ج1 ص 361

⁽²⁵⁾ ينظر: سير أعلام النبلاء ج9 ص 28

⁽²⁶⁾ التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي ج2 ص 80

من الفوضى، ويصون الأحاديث من الإهدار أو القبول غير المنضبط، وجعلوا الحكم على الراوي عملية اجتهدية تراكمية، لا قرارًا شخصيًا أنيًا .

- **المبحث الثاني: صور اختلاف النقاد في الحكم على الرجال**
- **المطلب الأول: التفاوت في المناهج العلمية بين النقاد**
- يُعد التفاوت في المناهج العلمية أحد أبرز أسباب اختلاف النقاد في الحكم على الرجال. وهذا التفاوت يرجع إلى عوامل متعددة، منها: اختلاف المبادئ التي يعتمد عليها كل ناقد، ومدى تشدده أو تساهله، وكذلك نظرته إلى شروط العدالة والضبط، والتفريق بين الرواية والدراية، مما نتج عنه تباين في نتائج الحكم على الراوي الواحد. وفيما يلي عرض لأهم صور هذا التفاوت :
- **أولاً: الاختلاف في شروط قبول الرواية**
- اختلف النقاد في تحديد الشروط التي يجب توفرها في الراوي حتى تُقبل روايته، فبعضهم اشترط العلم والدين والورع، وآخرون اكتفوا بالضبط ولو قلّ الورع، وثمة من شدد في الضبط وأرخى في العدالة، والعكس .
- قال الخطيب البغدادي: "لا يقبل خبر الواحد حتى يكون ناقله ثقة في دينه، متقناً لما يرويه، حافظاً له، إن كان مما يُحفظ، ضابطاً لكتابه إن كان ممن يكتب"⁽²⁷⁾ وهذا الشرط قد لا يتفق عليه الجميع؛ فبعض النقاد اكتفوا بمجرد السلامة من الكذب دون التحقق الدقيق من الضبط، خصوصاً في رواة بلادهم أو عصرهم.
- مثال على ذلك: اختلف النقاد في محمد بن إسحاق، فعده ابن معين "ليس بحجة"، بينما وثقه الشافعي وأحمد، واحتج به مسلم في صحيحه، والسبب أن ابن معين اشترط شروطاً أدق في الضبط، بينما الآخرون رأوا ضبطه في المغازي كافياً للاحتجاج به⁽²⁸⁾
- ثانياً: التفاوت في معيار العدالة
- العدالة من أهم شروط الراوي، ولكن النقاد اختلفوا في ضوابطها، فمنهم من نظر إلى الظاهر فقط، ومنهم من راعى الباطن والسلوك العام، مما سبب تفاوتاً في التقدير ، فمن النقاد من كان يتخرج من قبول رواية من وقع في بدعة غير مكفرة، بينما قبلها غيرهم ما دامت الرواية لم تتأثر ببذعته ،
- قال الإمام أحمد: "إذا روى الراوي حديثاً ليس فيه ترويح لبذعته، وكان صدوقاً في روايته، تُقبل روايته"⁽²⁹⁾ لكن يحيى بن معين كان أكثر تشدداً في هذا الباب، إذ ردّ رواية بعض المبتدعة حتى وإن لم تكن روايتهم متأثرة ببذعتهم. وهذا التباين أوجد اختلافاً في تقييم عدد من الرواة، مثل عبد الرحمن بن يوسف بن خراش، وهشام بن عمار، وغيرهم⁽³⁰⁾
- **ثالثاً: اختلاف منهج الثبوت من السماع**
- من القضايا التي وقع فيها خلاف منهجي بين النقاد :السماع والمعاصرة، فبعضهم لا يقبل الرواية بمجرد المعاصرة، بل يشترط اللقاء الحقيقي والسماع المباشر، ومنهم من يكتفي بإمكان اللقاء.
- ابن معين، مثلاً، كان يشترط السماع المتيقن، فلا يقبل الرواية بمجرد المعاصرة، وله في ذلك ردود كثيرة على من اكتفوا بالاحتمال⁽³¹⁾ بينما خالفه الإمام مسلم، فاحتج بأحاديث لم يُصرح فيها بالسماع، وعلّق على ذلك بقوله: "المعاصرة مع إمكان اللقاء، دليل على احتمال السماع، ولا يُرد الحديث لمجرد عدم التصريح"⁽³²⁾
- وهذا التفاوت أدى إلى قبول روايات عند فريق ورفضها عند آخر، كاختلافهم في رواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب، حيث قبلها بعضهم للمعاصرة، وردها آخرون لعدم ثبوت السماع .
- **رابعاً: التفريق بين الخطأ والغفلة وبين الكذب** : بعض النقاد لا يُفرّق بوضوح بين الخطأ المتكرر، والغفلة، وبين الكذب والتدليس، مما يجعل أحكامهم قاسية أحياناً في الرواة، فالدارقطني كان شديد التدقيق في الألفاظ،

⁽²⁷⁾ الكفاية في علم الرواية ج 1 ص 87

⁽²⁸⁾ ينظر : سير أعلام النبلاء ج 7 ص 36

⁽²⁹⁾ جامع التحصيل للعلاني ص 77

⁽³⁰⁾ ينظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ج 4 ص 285

⁽³¹⁾ ينظر : الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ج 2 ص 133

⁽³²⁾ مقدمة الإمام مسلم ص 12

ويحكم على الراوي بالغفلة إذا أخطأ في لفظة واحدة، بينما البخاري قد يتسامح في الخطأ غير المؤثر، ما دام الراوي يُعرف بالكذب أو التخليط⁽³³⁾

• وهذا يُفسر لماذا قد يُخرج البخاري حديث راوي يُضعفه الدارقطني، كما في حال محمد بن عبد الله الأنصاري، إذ أخطأ في رواية واحدة، فضعه الدارقطني، بينما احتج به البخاري

• خامساً: اختلافهم في الحكم على من خالف غيره في الرواية

• اختلف النقاد كذلك في تقييم الراوي إذا خالف غيره من الثقات، فبعضهم يرى أن المخالفة كافية للطعن، بينما يرى غيرهم أنها لا تضر إذا كان الراوي ضابطاً ولديه شواهد تؤيده.

وقد بيّن ذلك الإمام أحمد، حيث قال: "ليس كل مخالفة تُسقط الحديث، إنما يُنظر في العلل، وفي قوة الراوي من حيث الحفظ"⁽³⁴⁾

بينما كان ابن عدي يرى أن المخالفة تثير الشك في الراوي، خصوصاً إذا كثرت، وكان ذلك من أسبابه في تضعيف بعض الرواة الذين وثقهم غيره⁽³⁵⁾

• سادساً: التفاوت في قبول الرواية عن المختلط

من المسائل المنهجية التي وقع فيها خلاف: رواية من اختلط في آخر عمره، فبعض النقاد يردّ روايته مطلقاً، حتى لو ثبت أن السامع روى عنه قبل الاختلاط، بينما يُفرّق آخرون بين من سمع منه قبل الاختلاط أو بعده.

قال ابن حجر: المنهج الصحيح أن يُفرّق بين من سمع منه قبل الاختلاط وبعده، ومن لم يُعرف له تاريخ سماع تُتوقف روايته⁽³⁶⁾

بينما نجد من النقاد من أسقط الراوي تماماً بمجرد ثبوت الاختلاط، دون نظر دقيق إلى تفاصيل السماع، كالحال في تضعيف بعضهم لعبد الله بن لهيعة⁽³⁷⁾ فالتفاوت في مناهج النقاد ليس عيباً في علم الجرح والتعديل، بل هو انعكاس لثرائه ودقته وتنوع مدارسه، ولكنه أيضاً سبب رئيسي لاختلافهم في تقييم الرجال، وقد أرسى العلماء ضوابط لترشيد هذا التفاوت، والاعتماد على مناهج متزنة معتدلة تقوم على العلم، والعدل، والورع، والنظر الجماعي.

• المطلب الثاني: تأثير الخلفيات العقدية والمذهبية في اختلاف النقاد في الحكم على الرجال

يُعدّ التأثير العقدي والمذهبي من أبرز العوامل التي أدت إلى اختلاف النقاد في الحكم على الرواة، لا سيّما في عصور كان فيها الصراع العقدي محتدماً بين الفرق الإسلامية، مثل: أهل السنة، والمعتزلة، والشيعة، والخوارج. إذ لم يكن النقد دائماً بمعزل تام عن هذه المؤثرات، بل كان لبعضهم انتماءات فكرية واضحة، أو ميول خاصة أثرت على طريقة نظرهم إلى الراوي، خاصة إن كان محسوباً على فرقة عقدية معينة، أو دعا إلى مذهب بدعي، أو كانت له مواقف سياسية معينة.

وعلى الرغم من أن أغلب المحدثين الكبار حاولوا الالتزام بالمنهج العلمي، والتمييز بين العدالة الدينية والضبط، فإن الواقع يُظهر أن الخلفية العقدية كانت أحياناً تؤثر بدرجات متفاوتة في قبول أو ردّ الرواية. ويتجلى هذا التأثير في جوانب متعددة نوضحها فيما يأتي :

• أولاً: التشدد تجاه رواة الفرق المخالفة

• من الملاحظ أن كثيراً من النقاد تشدّدوا في الحكم على رواة محسوبين على الفرق الكلامية المخالفة، خاصة الشيعة، والمعتزلة، والخوارج، وقد بلغ ببعضهم أن ردّ رواية الراوي لمجرد انتسابه إلى فرقة ما، دون نظر دقيق في مدى تأثير بدعته على روايته ..

⁽³³⁾ ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ج2 ص 471

⁽³⁴⁾ ينظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ج2 ص 153

⁽³⁵⁾ ينظر: الكامل في الضعفاء لابن عدي ج1 ص12

⁽³⁶⁾ ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ج1 ص 355

⁽³⁷⁾ ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ج9 ص 12

- يقول الإمام الذهبي: "البدعة على ضربين: بدعة صغرى كالتشيع بلا غلو ولا تحامل، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم، ومع ذلك يُحتج بهم، إذا كانوا ثقات في أنفسهم، صادقين. وبدعة كبرى كالجهمية، والرافضة الغلاة، فهو لا يُحتج بهم"⁽³⁸⁾
- وعلى هذا، نجد أن بعض الرواة الذين وُصفوا بالتشيع، كعبد الله بن لهيعة، وهشام بن الحكم، وقع فيهم خلاف واسع بين النقاد، فمنهم من ردّ حديثهم للتشيع، ومنهم من قبله مع التحفظ، ومنهم من قبله مطلقاً إذا ثبت ضبطهم⁽³⁹⁾
- ومثال آخر: موقف النقاد من عباد بن يعقوب الرواجني، فقد قال فيه الذهبي: "رجل رافضي، لكنه صدوق في حديثه، ولم يكن يتعمد الكذب"⁽⁴⁰⁾
- لكن مع ذلك، توقف بعض النقاد عن الاحتجاج به بسبب غلوه في التشيع .
- **ثانياً: أثر الصراعات السياسية في التقييم النقدي**
أثرت الصراعات السياسية—وخاصة بين الأمويين والعلويين، ثم بين العباسيين والعلويين— في نظرة النقاد إلى بعض الرواة. فقد كانت الهوية السياسية للرواة في بعض الحالات سبباً للشك في مروياتهم فعلى سبيل المثال، رُدّت روايات أبو مخنف لوط بن يحيى عند كثير من أهل الحديث بسبب تاريخه الموالي للشيعة، وموقفه السياسي المؤيد لآل البيت، وإن كان بعض المؤرخين اعتمدوا عليه في الأخبار المتعلقة بكر بلاء⁽⁴¹⁾ ومن الأمثلة البارزة: الخلاف حول عبد الرحمن بن ملجم، قاتل الإمام علي، فقد توقف المحدثون عن قبول أي رواية له، ليس فقط للجرم الذي ارتكبه، بل أيضاً لما يحمله من دلالة سياسية عقدية، إذ يمثل الاتجاه الخارجي المتشدد، فكان ذلك سبباً في رفضه تماماً كمصدر للرواية .
- **ثالثاً: موقف النقاد من الرواية عن أهل البدع**
اختلف العلماء في الرواية عن أهل البدع: فالبعض أجاز الرواية عنهم إذا لم تكن الرواية مؤيدة لبدعتهم، وكان الراوي ثقة، بينما رفضها آخرون بشكل مطلق، وهذا التقاوت كان أحد أسباب الخلاف بين النقاد
- قال ابن حجر: "الصواب التفرقة بين من كان داعية ومن لم يكن، فإذا لم يكن داعية، قبل حديثه، لا سيما إذا كان من أهل الصدق والضبط"⁽⁴²⁾
- وقد قبل كثير من النقاد روايات القدرية والمرجئة والخوارج إذا كانوا ثقات في الرواية ولم يرووا ما يؤيد بدعتهم، ومن ذلك قبولهم رواية عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، رغم أنه كان يرى الإرجاء، لكنهم لم يلمزوه في الحديث⁽⁴³⁾
- بينما تشدد بعض النقاد مثل يحيى بن سعيد القطان وابن معين في رواية أهل البدع مطلقاً، حتى لو لم تكن رواياتهم مؤيدة لبدعتهم، مما أدى إلى تباين في الحكم على رجال أمثال: عمرو بن عبيد وواصل بن عطاء، ممن وُصفوا بالتقوى والصدق، لكن رُدّ حديثهم بسبب بدعتهم .
- **رابعاً: التضارب بين العقيدة والتجريح العلمي**
في بعض الحالات، تظهر مفارقة واضحة بين خلفية الراوي العقدية، وبين شهادات التوثيق الصادرة بحقه، مما يعكس أحياناً تأثير العلاقات الشخصية أو الاتجاه العقدي في الحكم مثال ذلك: بكير بن الأشج، فقد اختلف فيه النقاد، مع كونه شيعياً، لكن الكثير وثقه واعتمد حديثه، وعللوا ذلك بأن تشيعه لم يكن غالباً، ولم يؤثر على مروياته⁽⁴⁴⁾

⁽³⁸⁾ ميزان الاعتدال للذهبي ج 1 ص 5

⁽³⁹⁾ ينظر: تهذيب التهذيب ج 6 ص 161

⁽⁴⁰⁾ سير أعلام النبلاء ج 11 ص 536

⁽⁴¹⁾ ينظر: تاريخ الأمم والملوك للطبري ج 4 ص 319

⁽⁴²⁾ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ج 1 ص 449

⁽⁴³⁾ ينظر: سير أعلام النبلاء ج 4 ص 505

⁽⁴⁴⁾ ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ج 5 ص 385

- لكن في حالات أخرى، نُقل التجريح من غير بيئة قوية، وهو ما انتقده ابن حجر حين قال: "كثير من التجريحات التي نقلها المتشددون في رجال الشيعة أو المرجئة، تكون غير مفسرة، أو ناتجة عن خلاف عقدي لا يطعن في الرواية ذاتها"⁽⁴⁵⁾
- وهذا التضارب أوجد اختلافاً في الحكم على كثير من الرواة الذين لم تُعرف عليهم كذبة أو ضعف ظاهر، لكن أسقطت عدالتهم لا لشيء إلا لانتماء عقدي .
- **خامساً: طبيعة المجتمع العلمي المحيط بالنقاد**
- كان النقاد أنفسهم أبناء بيئتهم العلمية والفكرية، ولم يكونوا دائماً معصومين عن تأثير ما يدور حولهم من منازعات عقدية، وهذا ما يفسر لماذا كان النقاد البصريون في الغالب أكثر تشدداً في التوثيق من نقاد أهل الكوفة الذين كانوا يختلطون بالشيعة والمعتزلة بشكل واسع ، ففي بيئة مثل الكوفة حيث ينتشر التشيع، تجد أن كثيراً من النقاد قبلوا رواية معروفين بانتمائهم الشيعي ما داموا ثقات في النقل، بخلاف ما قد يقع في بيئات أخرى ، كذلك، كانت المدرسة الحديثية في المدينة أقل تشدداً في بعض فروع الجرح والتعديل، مما أدى إلى قبول روايات لا يُحتج بها عند أهل البصرة أو بغداد، وكل ذلك يؤكد أن الخلفية الثقافية والعقدية أثرت في أحكام النقاد.
- **سادساً: أثر الانتماء العقدي للنقاد أنفسهم**
- لا يُنكر أن بعض النقاد كان لهم توجه عقدي معين، وقد أقر بذلك الذهبي وابن حجر، ومن الطبيعي أن تؤثر هذه الخلفيات في مواقفهم من الرواة، فقد يكون الناقد متشدداً في ردّ روايات المخالفين لعقيدته، أو ميالاً لقبولها إن كانت تؤيد توجهه ومثال واضح على هذا: موقف نعيم بن حماد، وهو من شيوخ البخاري، كان شديد العداء للمعتزلة، وقد طعن في بعض رواة المذهب رغم عدالة بعضهم، وهو ما لاحظته ابن حجر حين قال: "كان نعيم كثير الغضب على أهل البدع، ويبالغ في تجريحيهم"⁽⁴⁶⁾
- ومن خلال ذلك يتضح مما سبق أن الخلفية العقدية والمذهبية للنقاد، وللرواة كذلك، كان لها تأثير كبير في اختلاف الأحكام النقدية ، وليس هذا طعناً في النقاد، بل هو بيان لطبيعة الاجتهاد البشري، وما قد يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية، وقد وضع العلماء ضوابط منهجية لاحقة، للتعامل مع هذا التفاوت وضبطه بما لا يُخل بمصداقية علم الحديث.
- **المطلب الثالث: أثر البيئة الجغرافية والمدرسة الحديثية في اختلاف النقاد في الحكم على الرجال**
- يُعدّ الاختلاف البيئي والجغرافي من العوامل المهمة التي ساهمت في تباين آراء النقاد في الحكم على الرواة، لا سيما في العصور الأولى لنشأة علم الجرح والتعديل، فقد أدى اختلاف المدارس الحديثية الكبرى (البصرية، والكوفية، والمدنية، والمكية، والمصرية، والشامية، وغيرها) إلى نشوء منهجيات نقدية متفاوتة، تأثرت بما يميز كل بيئة من طابع علمي، واتجاه عقدي، وتقاليدي في النقل والرواية.
- فالمتتبع لأقوال النقاد الأوائل يلاحظ وجود ميل مدرسي عند كل جماعة، سواء في التساهل أو التشدد، في التوثيق أو التجريح، بل إن نفس الراوي قد يختلف الحكم عليه من مدرسة لأخرى، تبعاً لموقعه الجغرافي، أو صلته الشخصية بعلماء تلك البيئة المحيطة به وذلك من خلال : .
- **أولاً: أثر البيئة البصرية في التشدد النقدي**
- اشتهرت البصرة في القرون الأولى بأنها من أشد البيئات العلمية تدقيقاً وتمحيصاً في الرواية، وقد كان نقادها معروفين بالتشدد في الجرح، لا سيما تجاه المخالفين في العقيدة، أو أصحاب الأهواء وكان من أبرز أعلام المدرسة البصرية: يحيى بن سعيد القطان، وشعبة بن الحجاج، وابن عون، وأيوب السخيتاني، وحماد بن زيد، وغيرهم. وقد اشتهر هؤلاء بالنقد الحاد للرواة، لا سيما في مسائل العدالة الدينية.
- وقد أشار الذهبي إلى ذلك حين قال عن يحيى القطان: "إمام النقد في عصره، وكان متحريراً للحق، غير متساهل، لا يرضى إلا بالضبط والعدالة"⁽⁴⁷⁾

⁽⁴⁵⁾ ينظر : لسان الميزان لابن حجر ج 1 ص 114

⁽⁴⁶⁾ ينظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ج 10 ص 470

⁽⁴⁷⁾ ينظر : سير أعلام النبلاء للذهبي ج9 ص 192

- بل إن القطان نفسه قال: "لا نكتب عن الكذابين شيئاً، ولا عن أهل البدع إذا كانوا يدعون إليها"⁽⁴⁸⁾
- ومن أبرز من طعن فيهم البصريون ممن قبلهم غيرهم: عمرو بن عبيد، المعتزلي المعروف، فقد تركه البصريون لتوجهه العقدي، رغم ضبطه عند بعض المدنيين.
- **ثانياً: أثر المدرسة الكوفية في التساهل مع الرواة المختلفين**
- على النقيض من المدرسة البصرية، فإن المدرسة الكوفية تميزت بشيء من اللين في التعامل مع الرواة، لا سيما في البيئات التي يكثر فيها الرواة من الشيعة أو المرجئة، وقد أدى ذلك إلى بروز رواة مقبولين في الكوفة، في حين تُركوا في البصرة، وممن اشتهر من نقاد الكوفة: سفيان الثوري، وعبد الله بن إدريس الأودي، ووکیع بن الجراح، وابن أبي ليلى، وغيرهم. وقد قبل بعض هؤلاء روايات رافضية أو مرجئة، ما دامت لا تؤيد البدعة.
- يقول ابن حجر: "كانت الكوفة معقلاً للشيعة والمرجئة، فلم يكن من السهل استبعاد كل من انتسب لفرقة، بل جرى قبول الكثير منهم إذا ثبت صدقهم في الحديث"⁽⁴⁹⁾
- ومن أبرز الأمثلة: عبد الله بن لهيعة، وهو راوٍ كثير الحديث، تركه البصريون بسبب اختلاطه وسوء حفظه، بينما قبل له الكوفيون بعض الروايات التي لا يُخشى فيها التدليس أو الخطأ.
- **ثالثاً: المدرسة المدنية ومنهج الاعتدال**
- اتسمت المدرسة المدنية بشيء من الاعتدال في التوثيق والجرح، وربما كان لذلك صلة بكونها بيئة علمية محافظة نسبياً، تتوارث الحديث عن طبقة الصحابة والتابعين، كأهل المدينة من آل الزبير وابن عمر وابن عباس، وكان من أبرز أعلام المدينة: مالك بن أنس، وابن شهاب الزهري، وربيعة الرأي، وسعيد بن المسيب، ونافع مولى ابن عمر، وغيرهم.
- وقد عرف عن مالك تحفظه في التحديث، وكان لا يحدث عن أهل البدع أو من لا يعرف حاله، إلا نادراً. لكنه لم يكن متشددًا على شاكلة شعبة أو يحيى القطان، بل قال في أحد الرواة المختلف فيهم: "رجل صالح الحديث، إلا أنه يُتهم برأي سيء"⁽⁵⁰⁾
- وكان موقف المدرسة المدنية من الرواة يتسم غالبًا بالحذر لا بالاندفاع، ومن هنا فقد قبلوا رواة تُركوا في العراق، وتركوا آخرين وثقهم البصريون أو الكوفيون، مما أدى إلى اختلاف الأحكام النقدية تبعاً للمنهج المدرسي.
- **رابعاً: المدرسة المصرية وخصوصية النقل**
- شهدت مصر نمطاً خاصاً من النقل الحديثي، خاصة بعد وفود التابعين إليها، ثم الفتح العباسي، حيث توافد العلماء من العراق والحجاز، وكان من أشهر النقاد المصريين: الليث بن سعد، وعبد الله بن وهب، وابن لهيعة، وحرملة بن يحيى، وكان بعض النقاد يشيرون إلى ضعف المدرسة المصرية في توثيق الرواة، خاصة في القرن الثاني، بسبب انتشار التساهل، وقلة أهل الجرح والتعديل،
- وقد قال الإمام أحمد: "حديث أهل مصر ليس بالقوي، إلا ما كان عن الليث بن سعد، فإنه إمام ثبت"⁽⁵¹⁾
- ولذلك، تجد بعض الرواة ممن قبلهم المصريون، ردّهم نقاد العراق والحجاز، كما هو الحال مع ابن لهيعة، الذي أثبت بعضهم ضعف حفظه، بينما تمسك به المصريون.
- **خامساً: الشام والحجاز والعراق ومظاهر التأثير بالسلطة**
- في بعض البيئات، خصوصاً الشام والعراق، كان النقد الحديثي يتأثر بالوضع السياسي القائم، مما انعكس على الأحكام الصادرة على الرواة. فمثلاً في الشام، كان هناك ميل واضح لبني أمية، مما أدى إلى تهميش روايات آل البيت، أو رواة مناوئين للسلطة، وقد صرح بذلك ابن عدي حين قال: "أهل الشام يتساهلون في الرواية عن بعض الضعفاء، وقد كان فيهم نساخ يتلقون الأخبار عن أي راوٍ دون تدقيق"⁽⁵²⁾

⁽⁴⁸⁾ الكفاية في علم الرواية للخطيب ص 128

⁽⁴⁹⁾ تهذيب التهذيب لابن حجر ج 8 ص 270

⁽⁵⁰⁾ ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي ج 2 ص 519

⁽⁵¹⁾ ينظر الجرح والتعديل ج 1 ص 56

⁽⁵²⁾ الكامل في الضعفاء لابن عدي ج 2 ص 381

أما في العراق، فقد كان الصراع العقدي والسياسي أكثر وضوحاً، مما دفع كثيراً من النقاد إلى الحذر من روايات الشيعة والغلاة، وربما بالغوا في الجرح أحياناً.

- **سادساً: اختلاف أساليب النقد بين المدارس**
- من أبرز الفروقات التي أثرت في الحكم على الرواة: تفاوت مناهج النقد في استخدام مصطلحات الجرح والتعديل، فبينما اعتمد أهل البصرة على التجريح الصريح مثل "كذاب" أو "متروك"، لجأ أهل المدينة إلى ألفاظ أقل حدة، كـ"ليس بحجة" أو "فيه نظر"، مما أدى إلى سوء فهم لبعض الأحكام بين المدارس المختلفة، فكما أن بعض النقاد كان يهتم بالعدالة، بينما ركّز غيره على الضبط، وهذا ما جعل الحكم على نفس الراوي يختلف بحسب المدرس
- لهذا نجد بوضوح أن البيئة الجغرافية، والمدرسة الحديثية التي ينتمي إليها الناقد، لها دور جوهري في اختلاف الأحكام النقدية على الرواة، وهذا يدعو الباحث إلى النظر في السياق الجغرافي والعلمي لكل قول نقدي، وعدم التعامل مع أحكام الجرح والتعديل على أنها مطلقة خارج إطارها البيئي والمدرسي.

الخاتمة

- بعد هذه الرحلة العلمية الموسعة، التي تناولت فيها قضية اختلاف النقد في الحكم على الرجال، من خلال تحليل دقيق للبيئة العلمية والحديثية التي نشأ فيها علم الجرح والتعديل، نستطيع أن نؤكد أن هذا الاختلاف لم يكن عبثاً، ولا خالياً من الضوابط، بل هو تعبير عن ثراء المنهج النقدي الإسلامي وعمقه، وعن مرونة المدارس الحديثية في التعامل مع الواقع الروائي حسب معطياته العقدية والسياسية والجغرافية، لقد ظهر جلياً من خلال هذا البحث أن الاختلاف بين النقاد في الحكم على الرواة لم يكن دائماً بسبب التناقض أو التهاون، وإنما كان غالباً ينبع من اختلاف في المنهج والمدرسة، والمصطلح، والمعيار، ولهذا اختلف النقاد في تعريف الضبط، وشروط العدالة، وفي مدى التأثير بالانتماءات العقدية والسياسية للرواة، وفي الثقة بالقرائن التي ترجح قبول الرواية أو ردها وقد أسفر البحث عن النتائج الآتية:
- **أولاً: إن المنهج النقدي الإسلامي في توثيق الرجال وتضعيفهم منهج عقلي علمي متين، بني على ضوابط دقيقة، وإن تفاوت تطبيقها من ناقد إلى آخر حسب المكان والزمن**
- **ثانياً: ساهم اختلاف البيئة الجغرافية والمدرسة الحديثية، كالبصرة والكوفة والمدينة ومصر والشام، في نشوء ملامح تمايز بين النقاد، أثرت في اعتمادهم لمعايير الجرح والتعديل.**
- **ثالثاً: إن من أبرز أسباب الاختلاف بين النقاد: اختلاف المنهج العقدي، فتفاوتت القوة في الحفظ، والاختلاط في الرواية، وطبيعة العلاقات الشخصية بين الراوي والناقد، ووجود شواهد تعضد الرواية أو تضعفها كل ذلك كان له كبير الأثر في الحكم على الرجال.**
- **رابعاً: يجب على الباحث أو المشتغل بعلم الجرح والتعديل ألا ينظر إلى أقوال النقاد منفصلة عن سياقاتها، بل ينبغي أن يُعاد تأويلها ضمن إطارها الزمني، والمدرسي، والمصطلحي، مع مقارنة ألفاظ النقد وتحليلها بدقة.**
- **خامساً: إن الاعتماد على قول ناقد واحد في الجرح أو التعديل، دون النظر إلى أقوال غيره، أو دون فهم سياق عبارته، قد يؤدي إلى أحكام ناقصة أو مغلوطة.**
- **سادساً: من الأخطاء الشائعة التي وقع فيها بعض المحدثين أو المعاصرين، إطلاق التضعيف أو التوثيق من غير تفصيل، أو الخلط بين مراتب الجرح، مما يستدعي إعادة تقويم كثير من القضايا الحديثية ضمن هذا الإطار النقدي المتوازن.**

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد. (1409هـ). الجرح والتعديل. (تحقيق: عبد الرحمن المعلمي). مكتبة الباز.
2. ابن حبان، محمد. (1396هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين. (تحقيق: محمود إبراهيم زايد). دار الكتب العلمية.
3. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1404هـ). تهذيب التهذيب. دار الفكر.
4. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (د.ت). لسان الميزان. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
5. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (1420هـ). التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. مؤسسة القرطبية.
6. ابن عدي الجرجاني، عبد الله. (1409هـ). الكامل في ضعفاء الرجال. دار الفكر.
7. ابن قدامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل. (1988م). الكمال في أسماء الرجال. مؤسسة الرسالة.
8. أبو غدة، عبد الفتاح. (1416هـ). لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث. مكتب المطبوعات الإسلامية.
9. الذهبي، محمد بن أحمد. (1382هـ). ميزان الاعتدال في نقد الرجال. دار المعرفة.
10. الذهبي، محمد بن أحمد. (1405هـ). سير أعلام النبلاء. (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون). مؤسسة الرسالة.
11. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. (1407هـ). الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ. دار الكتب العلمية.
12. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1379هـ). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. (تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف). دار التراث.
13. الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير. (2006م). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. دار السلام.
14. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (1394هـ). الكفاية في علم الرواية. (تحقيق: أحمد عمر هاشم). دار الكتب العلمية.
15. المعلمي، عبد الرحمن. (1390هـ). التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. مكتبة الحرم المكي.